مركز دبي المالي العالمي يستقبل عمدة الحي المالي في لندن

الخدمات المالية العالمية. وقد بدأنا ترجمة ذلك في إطار علاقتنا مع دولة الإمارات من خلال افتتاح كاس بزنس سكول ولندن بزنس سكول في مركز دبي المالي العالمي، وأنا أتطلع لتوثيق التعاون في هذا المجال بين البلدين)) .

 متابعات / عادل خدشي :

استقبل محافظ مركز دبي المالي العالمي، معالي أحمد حميد الطاير، عمدة الحي المالي في لندن، اللورد مايكل بير، في مركز دبي المالي العالمي.

ورافق اللورد وفد رفيع المستوى من أبرز الشركات البريطانية من مختلف القطاعات في حي المال، اجتمعوا أيضاً مع الإدارة العليا في سلطة مركز دبي المالي العالمي يترأسهم عبدالله محمد العور، الرئيس التنفيذي، وممثلين من الإدارات العليا لشركات التأمين العالمية والإقليمية العاملة في مركز دبي المالي العالمي.

وناقشت المجموعة خلال اللقاء أهمية المنطقة كوجهة للأعمال والفرص التي تتيحها لقطاع التأمين، واطلع وفد الضيوف على مقومات مركز دبي المالي العالمي والحوافز التي يوفرها للشركات المسجلة فيه. وقد بحث الحضور من الطرفين الفرص التجارية المتوافرة وناقشوا أوجه وسبل التعاون المحتملة بغرض تحفيز نمو الصناعة بشكل عام.

وقال معالي أحمد حميد الطاير، محافظ مركز دبي المالي العالمي: «يسعدنا أن نستقبل اللورد عمدة الحي المالي في لندن الذي يمثل أحد أرقى المراكز المالية على الصعيد العالمي.

لقد كانت مناقشتنا مثمرة جداً واتضحت لنا الفرص الكبيرة للعمل معاً وتبادل الخبرات بين المركزين، ونتطلع إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع شركات التأمين البريطانية.»

من جهته، صرح اللورد مايكل بير، عمدة الحي المالي في لندن وعميد جامعة سيتي لندن، قائلاً: «تربطنا بالإمارات العربية المتحدة علاقة قوية نواتها تبادل المهارات والخبرات اللازمة لتحفيز النمو في كلا المركزين. ولقد اجتمعنا مع محافظ مركز دبي المالي العالمي لمناقشة سبل تعزيز التعاون القائم بين مركز دبي المالي العالمي ومدينة لندن، بما في ذلك الأمور المتعلقة بقطاع التأمين وإعادة التأمين».

وأضاف: «لطالما أولت المملكة المتحدة أهمية بالغة توفير أعلى مستويات التدريب والتعليم والمؤهلات، والتي تعد عوامل رئيسية في تنمية وجذب المواهب المطلوبة من قبل الشركات العاملة في صناعة

وزير بريطاني يدعو مستثمري بلاده إلى استغلال المناخ الاقتصادي (الرائع) في السعودية

 الرياض / متابعات :

دعا وزير بريطاني يزور الرياض حالياً رجال الأعمال والمستثمرين البريطانيين إلى استغلال المناخ الاقتصادي الرائع على حد وصفه في السعودية والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتنوعة المتاحة فيها.

وأكد وزير التنمية البريطاني ألن دنكان أمام حشد من المستثمرين البريطانيين والسعوديين خلال حفل استقبال نظمته السفارة البريطانية بالرياض للجانبين أنه اطلع على عدد من هذه الفرص الاستثمارية التي تهم رجال الأعمال في بلاده، كما التقى عددا من المسئولين السعوديين خلال زيارته الحالية للمملكة، متمنياً أن يشارك وفد بلاده التجاري نظراءهم السعوديين في مجالات التعاون التجاري والاستثماري المشترك.

إلى ذلك كشف مدير التجارة والاستثمار البريطاني بول وليامز عن سعي أكثر من 50 شركة بريطانية يزور مسئولوها الرياض حالياً للاستثمار مع شركات ورجال أعمال سعوديين.

ولم يستبعد وليامز أن يخرج الوفد بصفقات استثمارية مع الجانب السعودي بعد مباحثاته التي يجريها معهم في الرياض، مشيراً إلى أن الوفد يمثل عدة قطاعات، إلا أن تركيزهم أكثر على قطاع المقاولات والمجالات الصحية والتعليمية.

وشدد المسئول البريطاني في سياق حديثه على التطور الملموس في المناخ الاستثماري في السعودية لا سيما بعد تأسيس الهيئة العامة للاستثمار، مضيفا «بدأنا بالفعل نشهد الكثير من التطور سواء من ناحية القوانين الاستثمارية أو من جانب الانفتاح الاقتصادي لبلادكم وكل يوم نشعر أكثر بهذا التطور».

وعن حجم التبادل التجاري بين الرياض ولندن أفاد مدير التجارة البريطاني أن حجم الصادرات البريطانية للسعودية في مجال البضائع فقط يصل إلى 2.7 مليار جنيه إسترليني، ومثل هذا الرقم للصادرات المتعلقة بالخدمات، في حين أشار إلى أن حجم الصادرات السعودية لبلاده أقل من هذا الرقم.

وتركزت مباحثات الوفد التجاري البريطاني مع رجال الأعمال السعوديين خلال اللقاء على التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة، وبحث زيادة عملاء تلك الشركات في الرياض والتشاور حول إيجاد شراكات إستراتيجية لهم في السعودية.

ويضم الوفد شركات متخصصة في مجال تسوية منازعات الإنشاءات والتدريب على العقود والوعي التجاري، وشركات خاصة بتصنيع المقطورات الزراعية، وشركات في مجال صناعة الخرسانة وفي مجالات توريد المطابخ، وشركات متخصصة في أنظمة الاتصالات البينية وفي الاستشارات الهندسية، وأخرى في التصوير العلمي والفحص المجهري، ومتخصصين في تصميم الملابس العسكرية بألوان انعكاسية تحت الحمراء، وشركات تكنولوجية، بالإضافة لشركات خاصة بمنتجات سوق التغذية والألعاب الرياضية المخصصة للسيدات، وشركات نظم الستائر المقاومة للانفجار وغيرها من مجالات.

أضواء

أزمة الإدارة العربية

خليل علي حيدر

صدر قبل أعوام عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، كتاب يقع في ألف صفحة عنوانه «الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية»! وقد هاجمت معظم أوراق وبحوث الكتاب مفاسد الحكومات وسوء الإدارة، مما يجعل أي حديث عن تحديث وعصرنة الإدارة العربية كلاماً نظرياً مثالياً، مقتطفاً من بساتين إحدى يوتوبيات الفلاسفة!

ويكفي أن أحد الخليجيين المشاركين في تلك الندوة، وصف الجهاز الإداري وبيروقراطية دولته بالفئوية، «فوزارات بعينها لهذه الجهة، وأخرى لتلك، وأصحاب هذه القرية يسيطرون على هذا الجهاز، وآخرون يسيطرون على ذاك. ومن هنا أصبح الجهاز البيروقراطي خادماً للفئوية، وليس جهازاً للخدمة العامة». وأضاف أن كبار البيروقراطيين باستطاعتهم «اختطاف القرارات وهم لم يبارحوا مقاعدهم. وبإمكانهم تقديم دراسات للوزير محبةٍ له ليوافق على مشروع ما، في منطقة ما، لحجبه عن منطقة أخرى. ويستطيع هؤلاء تعويق القرارات التي يفترض بهم تطبيقها، وكثيراً ما نسمع عن قرارات وتوصيات ماتت في مهدها دون ضجيج! ويستطيعون أيضاً تغيير الأولويات في عمل الوزارات، كما في تنفيع القرابات عبر ترسية المشاريع والمناقصات على آخرين من ذات الفئة، أو لمصلحة شخصية، وهكذا».

وسكان العالم العربي في حيرة من أمرهم، فدور الدولة محوري في كل مجالات الحياة، ولكن المخاوف والشكوك تحيط بقدراتها وإمكانياتها وسياساتها في كل مكان. وتحاول الدولة الاستجابة مثلاً لتحديات التحديث بزيادة القوانين والتشريعات. ولكن هذه السياسة الإدارية، في تحليل د. حسن الطيب، مدير عام أكاديمية السودان للعلوم الإدارية، وأحد كبار خبراء الأمم المتحدة في المجال الإداري، يقول: مثل هذا التوجه «فتنة بالحداثة»، ويراه تبنياً لأشكال التحديث دون تروٍّ ودون تعمق في خبرة الدول الغربية وجذور نجاحها الإداري. ومن مظاهر تعجلنا، يقول ناقداً شاكياً، «ذلك الكم الهائل من القوانين واللوائح الإدارية التي لا نعمل على تنفيذها، ولكننا نصرّ على وجودها كواجهة حداثة وتمدين». فنحن، يضيف، «نضع الأسس للاختيار والترفيع بالكفاءة والجدارة، ولكننا فعلاً نزكيها وفق الارتباطات الاجتماعية والالتزامات الشخصية، ونستورد الأجهزة والمعدات التقنية، ولكننا لا نجهد أنفسنا في التعرف إلى وظائفها، لأننا لا نستعملها على كل حال»!

ما هي أبرز السمات السلبية التي لا تزال تعاني منها النظم الإدارية في الدول العربية، كما يراها د. الطيب؟ أولى هذه السمات «تبني النموذج البيروقراطي»، كنموذج للإصلاح الإداري. وقد قاد هذا الاختيار إلى الانحصار في بديل واحد، وحصر الرؤية الإصلاحية في جزئية صغيرة من مجمل الأهداف الكبرى للإصلاح الإداري. وقد أذكى هذا التوجه أن العديد من الدول العربية ظلت أسيرة النظم التي ورثتها من فترة الاحتلال والاستعمار، ورغبة النظم السياسية ذات الطابع العسكري في بعض البلاد العربية، بوضع نظام يماثل النظام العسكري الذي تدربوا عليه وألفوه... وفي النهاية، أدى تبني النموذج البيروقراطي والاستناد اليه، إلى تقليص فرص الاستفادة من النماذج الأخرى كالنماذج غير الهيكلية والخدمات التعاقدية والاستفادة من مجموعات العمل.

ثاني هذه السمات تركز الاهتمام والتطوير والإصلاح على الإطار القانوني، وما فيه من لوائح وقوانين. ولهذه القوانين جذورها الفرنسية في المغرب العربي، وجذورها الإنجليزية في دول المشرق العربي. وترى في هذا المجال، يقول الخبير الإداري، عناية متزايدة بالرقابة واهتماماً أقل بالأداء الفعلي. كما أن كثرة القوانين وتعدد اللوائح، وما يجدّ عليها من تعديلات، يحد من تصرف الإداري ويقلل حركته. إلى جانب صدور كثير من القوانين واللوائح بشكل متسرع، مما يجعلها صعبة التحقيق وينفتح المجال للاستثناءات.

ثالث السمات «الفتنة باقتناء الوسائل التقنية الحديثة». وهذا توجه ملاحظ في سائر الدول العربية، الغنية منها والفقيرة. فكلها تبادر إلى اقتناء التقنيات الإدارية الحديثة كالحاسب الآلي والميكروفيلم وغيرهما دون دراسة جدوى. «وكانت نتيجة ذلك، في بعض الحالات، أن أصبحت هذه الوسائل التقنية واجهات للمدنية لا تمت للبيئة الإدارية المتخلفة بصلة، كما غدت إمكانيات تقنية معطلة، لافتقاد الخبرة الفنية اللازمة لتشغيلها.. كما أن معظم هذه الأجهزة والمعدات تصبح متقادمة فنياً بعد فترة وجيزة، وتصبح ملاحقة التقدم التقني السريع.. غاية في حد ذاتها».

وأخيراً، هناك الاهتمام الشديد بإنشاء المؤسسات التي تدرب الأجهزة الإدارية، بينما لا تساهم في تدريب القيادات الإدارية وتنميتها. «لهذا فإن معظم الدول العربية ما تزال تعاني من ندرة في القيادات الإدارية ذات المهارات التنموية، الأمر الذي خلق فجوة بين ما هو مطلوب لإدارة التنمية وما هو متاح فعلاً».

وتجابه الأوضاع الإدارية في العالم العربي ظروفاً دولية متسارعة وتبدلات هائلة في أنماط وأساليب الإدارة، وسط ثورة معاشة في مجال المعلومات والاتصالات. وبينما كانت قيمة الشركات في الماضي تقاس بممتلكاتها ومقتنياتها، صار المقياس اليوم مدى قدرتها في الحصول على المعلومات وحسن توظيفها، واستخدام المعرفة استراتيجياً وعملياً. كما أن الحاسب الآلي ونظم المعلومات الإلكترونية قد أحدثت تحولات جوهرية في تكوين القوى العاملة، وانتشرت مصطلحات جديدة في مجال الثقافة الإدارية مثل «هندسة المعرفة» و«أتمتة المكاتب» «المصنع المحوسب» وغيرها. واستدعت هذه الثورة تقليص العمالة الحكومية والتوجه إلى الخصخصة وإعادة الهيكلة لإعادة تنظيم الهيئات الحكومية. وينتقد علماء السياسة والإدارة في البلدان الغربية تضخم البيروقراطية على حساب التنمية الحقيقية، ويقولون إن النموذج البيروقراطي قد نما في ظروف تباطأت فيها حركة التغيير، في عصر اعتمد على التسلسل الرئاسي، عندما كانت القيادة في رأس الهرم تمتلك المعلومات وربما تحتكرها. وهي فترة كان أفراد المجتمع يعملون فيها بأيديهم وليس بعقولهم. كما كانت الأسواق تتسم بتماثل رغبات وسلوك العملاء.. والآن تبدل كل ذلك. «إن الأجهزة البيروقراطية تبدو كسفن المحيط المترفة في عصر الطائرات النفاثة. كبيرة، ومثقلة، ومكلفة، ومن الصعوبة تعديل اتجاهها.. نحن نعيش الآن في إطار عولمة اقتصاديات السوق، عصر مجتمع المعلومات، عصر يتمكن فيه الفرد من الحصول على المعلومات في ذات الوقت الذي تصل فيه هذه المعلومات إلى رؤسائه.. عصر أصبح فيه العملاء معتادين على درجة عالية من الجودة ودرجة عالية من الأنواع والأصناف تمكنهم من اختيار ما يبتغون. في هذه البيئة المعاصرة لا يمكن أن تحقق المؤسسات البيروقراطية نجاحاً».

الإدارة في العالم العربي، وبخاصة الاقتصادية منها، أمام تحديات كبرى. ولابد للنظم الإدارية في هذه البلدان من الخروج على الأطر التقليدية التي قيدت حركتها وفعاليتها، وأن تتبنى أسلوب تعامل وفهماً جديداً لدورها وللعالم. وكما يؤكد د. الطيب في نهاية محاضرته عن «الإدارة العربية وتحديات القرن القادم»، فالعالم كله في إدارته المستقبلية، متوجه إلى تنظيمات ذات سمات «لا بيروقراطية». وللإدارة في المستقبل القريب سمات منها «التفكير الاستراتيجي بديلاً عن التصور الوقتي، وتبني النظام الإداري المفتوح المتفاعل مع البيئة بدلاً من النظام المغلق، وتأصيل المنهج اللامركزي، والتركيز على فريق العمل...إلخ! وتأتي إرشادات د. الطيب في وقت تنتقد تقارير التنمية أحوال العالم العربي في مختلف المجالات، وتغوص مجتمعات عربية عديدة في مشاكل البطالة والفقر والصراعات الداخلية من كل لون، فأين مستقبلنا.. وهذه النصائح المخلصة؟

عن/ جريدة (الاتحاد) الإماراتية

(دبي للإعلام) تحصد الآيزو في الجودة الإدارية

 دبي / متابعات :

نظمت مؤسسة دبي للإعلام احتفالاً لها بمناسبة حصول مؤسساتها على شهادة الآيزو لنظام الجودة الإداري (الآيزو 2008:9001)، حيث نالت إذاعة نور دبي الشهادة، وهي أول إذاعة على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا تحصل عليها، كما حصلت كل من قناتي (نور دبي) ودبي ريسينج (السباقات) وشركتي مسار وتوصيل على هذا الاعتماد الدولي على شهادة الآيزو لنظام الجودة الإداري.

وأوضح أحمد الحمادي المدير التنفيذي للشؤون التجارية والتسويق في مؤسسة دبي للإعلام خلال الحفل أن اعتماد الآيزو ونيل قنوات المؤسسة تلك الشهادة العالمية تأكيد على رهان مؤسسة دبي للإعلام على تطوير الكفاءات البشرية وأيلائها أهمية قصوى للوصول إلى كوادر مؤهلة أصبحت أحد أهم رهانات السبق في عالم الإعلام الفضائي.

وأضاف ان حصول المؤسسة على تلك الشهادات العالمية تأكيد على نجاح استراتيجية التطوير والتحديث الدائمين وصولاً إلى تقديم منتج إعلامي متميز والتي تعتبر ضمن استراتيجية أكبر تتبعها حكومة دبي التي تحرص على الجودة والارتقاء والتطوير في جميع أنظمتها العاملة، وذلك من خلال تكريس مجموعة من القيم المؤسسية كالحرص على تقديم خدمات إعلامية متميزة ذات معايير وجودة عالية ومصداقية تامة لكافة مشاهدي القنوات التلفزيونية التابعة للمؤسسة إلى جانب تطوير جودة وتنوع الخدمات الإعلامية حرصاً على إرضاء المشاهد المحلي والعربي من خلال تطبيق أعلى معايير الجودة العالمية من دون إغفال أهمية اختيار أفضل العناصر الإعلامية وتطبيق أفضل التقنيات العالمية لتلبية احتياجات مشاهدي برامج مؤسسة دبي للإعلام وكسب ثقتهم.

من جانبه أبدى علي خليفة الرميثي مدير قناة (دبي) والمدير التنفيذي المكلف لشؤون القنوات التلفزيونية ارتياحه للمستوى المتميز الذي وصلت إليه المؤسسة في مجال تقديم الخدمات الإعلامية على أسس عالية من الجودة والتميز مؤكداً أهمية الاستمرار في بذل الجهود لتحقيق مزيد من الرقي والتقدم. وأشار الرميثي إلى أن التطور الكبير والشامل الذي شهدته المؤسسة محققة بذلك الكثير من الإنجازات والجوائز وشهادات التقدير التي حصدتها وحققت لها المكانة الطيبة لدى الجمهور العربي كحصولها كأول مؤسسة إعلامية على شهادة الآيزو في الشرق الأوسط بعد تميزها في تطبيق نظام الجودة (الآيزو) الإداري بنجاح والعشرات من الجوائز وشهادات التقدير الأخرى.

كما اشاد مدير قناة (دبي) بجهود جميع العاملين بالمؤسسة من موظفين ومديرين على تطبيق أفضل المعايير والأنظمة الإدارية والمحافظة على هذا الإنجاز الذي يعتبر حافزاً لمزيد من الإبداع والتقدم والتطور والجودة التي تتماشى مع استراتيجية وأهداف المؤسسة.

من جانبه توجه باسم عبيد المدير الإقليمي لشركة «لويدز ريجيستر كواليتي أشورنس ليمتد» في الشرق الأوسط وأفريقيا بالتهنئة للقنوات التابعة لمؤسسة دبي للإعلام على نيلها لهذه الشهادة العالمية.

وأفاد بأن زيارات فريق التدقيق التابع للشركة العالمية قد أسفرت عن تميز المؤسسة في تطبيقها للمعايير العالمية لنظام الجودة الإداري / الايزو (2008: 9001) كما أشارت هذه التقارير الصادرة عن الشركة المانحة للشهادة إلى التقدم الملموس الذي حققته المؤسسة على مدى الأشهر القليلة الماضية وذلك على صعيد تطبيق كافة متطلبات النظام من خلال توثيق الأهداف ومؤشرات الأداء للمؤسسة على كافة المستويات الإدارية وربطها بالاستراتيجية العامة للمؤسسة والالتزام بأعلى مستويات الجودة.

وبدوره أشار درويش محمد مدير قناة (دبي ريسينج) إلى نجاح المؤسسة في تكريس مكانتها الإعلامية من خلال تنفيذ أفضل الممارسات والتطبيقات التكنولوجية لإيجاد محتوى إعلامي يحترم القيم الاجتماعية والثقافية والأسرية العربية وذلك تماشياً مع استراتيجية حكومة دبي وتوجهاتها الإستراتيجية في تطبيق أعلى معايير الجودة في كافة المجالات وسعيها الدائم إلى التميز والالتزام بالمقاييس والمعايير العالمية في كافة المجالات لتقديم أرقى الخدمات الإعلامية على أسس عالية من الجودة والتميز.

وأعربت خديجة المرزوقي مديرة إذاعة (نور دبي) عن سعادتها لفوز الإذاعة في سباق الجودة لتكون الأولى إذاعياً في الحصول على شهادة الأيزو2008:9001 على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا، مشيرة إلى أن ما يميز هذا الإنجاز أيضاً العمل بروح الفريق والمدة القياسية التي عملت فيها الإذاعة للحصول على هذا الاعتماد بعد الانضمام إلى مؤسسة دبي للإعلام السباقة دائماً في مجال الجودة على جميع المستويات الإعلامية.

مسار للطباعة تخدم السوق المحلية والعالمية

أكد فيصل بن حيدر مدير شركة مسار للطباعة والنشر وشركة توصيل أن شركة مسار للطباعة تم إنشاؤها لخدمة السوق المحلية والعالمية ، حيث تقوم بطباعة صحف دولية يومية من ضمنها «البيان» و«الإمارات اليوم» إلى جانب مجموعة الخدمات الخاصة بالطباعة التجارية مثل المجلات والكتب على كل أنواعها وطباعة التغليف في الوقت الذي تختص شركة توصيل بتوزيع صحيفة دولية يومية على مستوى الدولة، بالإضافة إلى مجلة دولية في كل منافذ البيع في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأشار بن حيدر إلى الدعم اللامحدود من قبل إدارة مؤسسة دبي للإعلام على صعيد التطوير المستمر للعمليات وتدريب الموظفين الأمر الذي ساهم في الحصول على جوائز مهمة كجائزة «أفرا» الدولية في مجال جودة الطباعة من خلال عرض بوابة مسار التجارية لعرض الخدمات الطباعية للمؤسسات والأفراد بحيث يستطيع المتصفح اختيار نوع المنتج وإنشاء أوامر الطباعة دون تدخل بشري كذلك حصول شركة توصيل على جائزة الآيزو في جودة الإدارة من خلال عرض الممارسات التقنية الحديثة التي تستخدم في تحسين العمليات اليومية مثل (الغوغل ماب)، وذلك لمتابعة كل حركات أسطول التوزيع الذي يتكون من مئة مركبة وثلاثمائة دراجة نارية ونجاح الشركة بتحويل كل العمليات اليومية الى النسق الإلكتروني باستخدام الجهاز الكفي، والذي يتم استخدامه من قبل جميع مشرفي التوزيع على مستوى الدولة.